قضية اللاجئين الفلسطينيين
(١٩٤٧ – ١٩٦٧)

الباحث. محمد محمود محمد الشريف

تمثل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أحد أبرز عناصر الصراع العربي الإسرائيلي، ونتيجة مبكرة من نتائجه منذ الأربعينات وما قبلها، خاصة في سياق الحروب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، ١٩٦٧ [١].

وتنبع أهمية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من طبيعتها، فهي قضية تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، لعدة ملايين من البشر يشكلون الجسد الأساسي لشعب بأكمله، مما يكسب القضية أبعادا إنسانية وأخلاقية قد تفوق في بعض الأحيان أبعادها السياسية والقانونية والاقتصادية، مع التسليم بتشابك كل هذه الأبعاد وتداخلها [٢].

ولهذا فإن مشكلة اللاجئين يمكن اعتبارها جنبا إلى جنب مع مشكلة القدس جوهر القضية الفلسطينية، ومن غير المتصور أن تتم أية تسوية للقضية الفلسطينية، وتحظى بالرضاء الفلسطيني الداخلي، والعربي، والإقليمي دون أن يوجد حلا عادلا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مهما استندت إلى اتفاقات ملزمة أو غير ملزمة بين هذا الطرف أو ذاك، الأمر الذي ينعكس في المدى الطويل على أوضاع المنطقة واستقرارها [٣].

تعـــريف اللاجئ :-

تحكم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في سياقها القانوني اعتبارات تتضمن ما يتصل بتعريف اللاجئ، ومدى انطباق هذا التعريف على مجموعة اللاجئين الفلسطينيين عامي ١٩٤٨-١٩٦٧، وتتصل أيضا بالحقوق الأساسية المقررة للاجئين، وذلك وفقا لما قررته المواثيق الدولية، أو وفقا لقرارات الأمم المتحدة سواء ما صدر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة [٤].

وبالنسبة لتعريف اللاجئ في إطار الوثائق الدولية، فقد عرفته عصبة الأمم بأنه " الشخص الذي ترك موطنه بإرادته أو بالإكراه، نتيجة لأحداث سياسية، وقعت في إقليم

الدولة التي كان مواطنا بها، وأقام خارجها دون أن يكتسب جنسية أخرى أو يستمتع بحماية دولة أخرى [٥].

وتحدد الفقرة السادسة من النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين مفهوم اللاجئ بأنه " أي شخص يوجد خارج موطن جنسيته، أو محل إقامته المعتادة السابقة، إذا لم يكن لديه جنسية، بسبب الخوف الحالي من الاضطهاد، وعلى أساس الجنس أو العقيدة أو القومية أو المعتقدات السياسية، وغير قادر أو غير راغب في أن يستظل بحماية دولة جنسيته، فهو غير قادر أو راغب في العودة إلى دولة إقامته المعتادة السابقة[٦].

ويتضمن تعريف اللاجئ طبقا لاتفاقية جنيف ١٩٥١، وبروتوكول ١٩٦٧ المعايير التي يتم بموجبها وضع اللاجئ، وتعرف الوثيقتان اللاجئ بأنه " كل من وجد نتيجة لأحداث أو ظروف وقعت قبل الأول من يناير ١٩٥١، وتعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لفئة معينة، أو بسبب آرائه السياسية خارج البلد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب الخوف في حماية ذلك البلد، أو كل من لا جنسية له، وهو خارج مكان إقامته السابقة ولا يستطيع أو يرغب بسبب الخوف في العودة لذلك البلد[٧].

وبالنسبة لتعريف اللاجئ الفلسطيني، فقد عرفته جامعة الدول العربية بأنه " كل شخص اضطرته ظروف القتال في فلسطين إلى ترك محل إقامته، فأصبح بعد أن تقطعت به أسباب العيش في حاجة إلى الإغاثة، ولا عبرة لمن تمكن منهم من الاحتفاظ بشئ من ماله، فإن هذا المال سيزول، وسيدخل صاحبه في عداد اللاجئين، ولا بمن كان من أصحاب المهن والصناعة، فإنهم ماداموا بلا عمل فهم من اللاجئين، خصوصا وأن ميدان العمل أمامهم لا يساعد على كسب معيشتهم، فقد خلفوا وراءهم رؤوس أموالهم، وممتلكاتهم، كما أن ميدان العمل في البلاد العربية لا يتسع لتشغيل هؤلاء اللاجئين[٨].

ويتضمن تعريف اللاجئ طبقا لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا U.N.R.W.A" بأنه "الشخص الذي كانت فلسطين محل إقامته

مدة لا تقل عن سنتين قبل نشوب النزاع العربي الإسرائيلي عام ١٩٤٨، وفقد من جراء ذلك دياره أو موارد رزقه".

ويلاحظ أن هذا التعريف يستثني اللاجئين الفلسطينيين الذين فقدوا ديارهم أو موارد رزقهم، ولم يفقدوا الاثنين معا، كما يستثني العائلات التي غادرت فلسطين قبل الحرب أو بعدها، واستطاعت تأمين معيشتها دون الحاجة إلى مساعدة الأمم المتحدة [٩].

كما يلاحظ أن هذا التعريف لا يشمل اللاجئين الفلسطينيين الذين يقعون خارج مسئولية الأونروا أو تعريفها وأهمهم اللاجئون الفلسطينيون نتيجة حرب ١٩٤٨ وأصبحوا في أماكن لا تقع ضمن دائرة عمل الأونروا*، كما في مصر وشمال أفريقيا والعراق[١٠]، فلسطينيون كانوا خارج فلسطين الواقعة آنذاك تحت الانتداب البريطاني حين اندلعت حرب ١٩٤٨، أو كانوا خارج المناطق مع نشوب حرب ١٩٦٧، ومنعتهم إسرائيل من العودة النازحون الفلسطينيون داخليا، والذين بقوا في المساحة التي أصبحت إسرائيل، وكانوا أساسا تحت مسؤولية الأونروا، ولكنهم استثنوا لاحقا على افتراض أن إسرائيل تعالج وضعهم[١١].

ولذلك نجد أن الكثير من فلسطيني ١٩٤٨، ١٩٦٧ لا يعتبروا لاجئين حسب تعريف الوكالة، رغم أن هذه الصفة تنطبق عليهم من وجهة نظر القانون الدولي الخاص باللاجئين[١٢].

ويحدد الميثاق الوطني الفلسطيني اللاجئ الفلسطيني بأنهم "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين قبل عام ١٩٤٧، سواء من أخرج منها أو بقى فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها فهو فلسطيني"[١٣].

ومما يجدر ذكره أنه لم يطرأ أي تعديل على تعريف اللاجئ وفقا لاتفاقية ١٩٥١ أو على تعريف اللاجئ الفلسطيني المعتمد من قبل الأونروا، بل أن بعض الدول غالبا ما تلجأ للتهرب من الالتزامات التي تفرض عليها تجاه طالب اللجوء[١٤] .

ومما لاشك فيه أن معيار التمييز بين اللاجئ والنازح يتمثل في عبور الحدود الدولية حيث يتخطاها اللاجئ إلى دولة أخرى، في حين يبقى النازح ضمن إطار دولته .

وفيما يختص بمعاملة اللاجئين فتنقسم المصادر القانونية إلى ستة أنواع من المصادر وهى الاتفاقيات الدولية، الإعلانات الدولية، الاتفاقيات الإقليمية، التشريعات الوطنية، تطور وضع الفرد الأجنبي، الحركة الدولية لحقوق الإنسان، أما أهم المصادر الخاصة فهي القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن(١٥).

تطور قضية اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨ – ١٩٦٧ :-

نشأت مشكلة اللاجئين من الفلسطينيين العرب كنتيجة للعمليات الحربية في فلسطين عام ١٩٤٨، واعتداء اليهود على السكان العرب، وإخراجهم من ديارهم وقراهم، أو هربهم منها، حيث بلغ عددهم آنذاك ما يقرب من ٩٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، لجأوا إلى الدول العربية المجاورة (١٦).

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين عمليات الطرد الجماعية التي تمت في حيفا، اللد، الرملة، طبرية، صفد، بئر سبع، بالإضافة إلى عدد آخر من المدن والقرى العربية(١٧)، الإرهاب اليهودي وذلك عن طريق منظمات الهاغاناه، شتيرن، أرغون، وشروع اليهود في تدمير مدن وقرى العرب العزل(١٨)، أيضا الحرب النفسية ففي الوقت الذي استمرت فيه محطات الإذاعة العربية تبث النداءات إلى عرب فلسطين وتناشدهم البقاء في منازلهم، كانت محطة الإذاعة التابعة للهاغاناه تطلق الشائعات الكاذبة لإضعاف معنويات عرب فلسطين(١٩) .

كما لعبت الدول الكبرى دورا بارزا في إيجاد قضية اللاجئين فقد ساعدت بريطانيا أثناء الانتداب في إجلاء عرب فلسطين، وتمكين اليهود من الاستيلاء على عدد كبير من المدن والقرى الهامة(٢٠)، كما أن هجرة أعداد كبيرة من اليهود أثناء الانتداب عمل على إزاحة السكان العرب، وإيجاد مشكلة اللاجئين، كذلك فقد سهلت بريطانيا بيع الأراضي العربية لليهود(٢١)، أما الولايات المتحدة فقد طالبت بفتح باب الهجرة اليهودية دون قيد أو

شرط، كما أن اعتراف أمريكا المباشر بإسرائيل فور قيامها وتدعيمها، وتقديم المساعدات لها أدى إلى تقوية إسرائيل وإضعاف العرب(٢٢).

وبالنسبة لأعداد اللاجئين وتوزيعاتهم فتقدر المصادر العربية عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من فلسطين قبل حرب ١٩٤٨ وبسببها بحوالي ٩٠٠ ألف لاجئ، وتقدرهم الأونروا بما يقرب من ٧٢٥ ألف لاجئ(٢٣)، ويبلغ عدد القرى التي نزح أهلها بسبب الأعمال العدائية في حرب ١٩٤٨ بـــ ١٥٤ قرية، بينما يبلغ عدد القرى المدمرة بحوالي ٣٦٩ قرية، وأن كانت المصادر الفلسطينية تقدرها بأكثر من ذلك(٢٤).

أما عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية التي لجأوا إليها فهي كالتالي:

الأردن : حوى الأردن منذ ١٩٤٨ أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين، وأيضا الشطر الأعظم من لاجئ ١٩٦٧، ومع ذلك فإن السياسة الأردنية التي رمت إلى دمج اللاجئين في النسيج الذاتي للدولة من جميع الجوانب بما في ذلك الحصول على المواطنة والجنسية، جعلت هؤلاء في وضع أفضل مقارنة حتى باللاجئين المقيمين على ما تبقى من فلسطين التاريخية "الضفة وغزة"(٢٥).

وعقب توحيد الضفتين الشرقية والغربية وما نجم عنه آنذاك من نشأة المملكة الأردنية الهاشمية، أصبح الفلسطينيون يشكلون نصف سكان المملكة تقريبا، ونتيجة توحيد قوانين المملكة، اعتبر اللاجئون الفلسطينيون مواطنين أردنيين(٢٦).

ولم تتضح طبيعة الشروط التي اكتسب الفلسطينيون بموجبها المواطنة الأردنية إلا مع صدور قانون الجنسية الأردنية في ١٦ فبراير ١٩٥٤، والذي نص في مادته الثالثة على "كل من يحمل الجنسية الفلسطينية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ من غير اليهود ويكون محل إقامته العادية في المملكة تاريخ نشر هذا القانون يصبح مواطنا أردنيا"، كما نصت مادته الخامسة أيضا على "أن لملك الأردن أن يمنح جنسية الدولة لأي عربي ولد في الأردن أو في الجزء المحتل من فلسطين ويكون منحه هذه الجنسية شرط تنازله عن جنسيته الأصلية"، وبهذا أصبح اللاجئين في الأردن متساوين في الحقوق والواجبات مع الأردنيين الأصليين(٢٧).

والحقيقة أن اعتبار النظام الأردني للفلسطينيين كمواطنين الأردنيين منحهم فرص الحصول على الوظائف في مختلف أجهزة الدولة، ومن هنا تميز هذا الجزء من الشعب الفلسطيني باستقرار نسبي في وضعه الاقتصادي، نتيجة وجود الدخل الثابت[٢٨].

إن مشكلة اللاجئين قد تركت آثارا كبيرة على جميع الدول العربية، لكن الأردن كان أكثر هذه الدول تأثرا بهذه المشكلة، لأن أكثر من نصف عرب فلسطين اتخذوا الأردن مقرا لهم، فاستطاعوا أن يؤثروا في حياته على مختلف المستويات[٢٩].

ومن ناحية أخرى وقع اللاجئون الفلسطينيون في الأردن في حيرة التنازع الذي أطل بين الحين والآخر بين النظامين الأردني والفلسطيني، ودفعوا في بعض أطوار هذا التنازع ثمنا باهظا من أمنهم الذاتي، وليس الصراع الدامي في المخيمات عامي ١٩٧٠، ١٩٧١، سوى مثل بارز لهذا الخصوص[٣٠].

سوريا : قدرت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا إبان حرب ١٩٤٨ بما يقرب من ٨٥ ألف لاجئ[٣١]، وبنهاية عام ١٩٧٠ وصل عدد الفلسطينيين في سوريا ما يقرب من ١٥٠ ألف فلسطيني[٣٢].

ومنذ البداية عاملت السلطات السورية اللاجئين الفلسطينيين على قدم المساواة مع المواطنين السوريين، من حيث أنهم منحوا الحق في العمل والتنقل داخل البلاد، ولهم الحق في التجنس بالجنسية السورية، شرط أن يمر عليه خمس سنوات إقامة والتي نص عليها قانون الجنسية السوري[٣٣].

وقد أصدرت الحكومة السورية عدة قوانين تنظم حياة اللاجئين الفلسطينيين في تعاملاتهم داخل سوريا، أبرزها القانون (٢٦٠) والذي نص على أن يعامل الفلسطينيون كالسوريين تماما في كل ما تنص عليه القوانين والأنظمة السورية المتعلقة بحقوق التوظيف، العمل، التجارة، الخدمة العسكرية[٣٤].

وسوريا هي البلد العربي الوحيد الذي أدخل اللاجئين الفلسطينيين في جيشه، وعند إنشاء جيش التحرير الفلسطيني عام ١٩٦٤، أعطى الفلسطينيون في البداية الخيار فيه بدلا

من الجيش السوري، ثم أصبح الفلسطينيون يجندون في الجيش السوري، ثم يطلب جيش التحرير الفلسطيني الأفراد الذين يحتاج إليهم من الجيش السوري[٣٥].

لبنان : يحتل لبنان مكانة فريدة بين الدول العربية من حيث تدابيره الصارمة تجاه اللاجئين الفلسطينيين على عدة جهات، فلا تمنحهم الحكومة اللبنانية تأشيرات بالإقامة، ولا يتمتعون فيها بالحقوق السياسية، ولا تعرض عليهم الخدمة العسكرية، ولا يجوز لهم الحصول على الجنسية اللبنانية، ويعود ذلك إلى نظام الحكم في لبنان والذي يقوم على التوازن الدقيق بين مختلف طوائفه الدينية[٣٦].

وقد تأثر الفلسطينيون كثيرا في فترة الستينات والسبعينات بمختلف النزاعات المسلحة في لبنان، حيث هاجمت إسرائيل مخيمات اللاجئين في لبنان عدة مرات مدعية أن ذلك انتقام لغارات الفدائيين الفلسطينيين على أرضها، كما حدث عامي ١٩٧٢، ١٩٧٣[٣٧].

مصر وقطاع غزة : وضع اللاجئون الفلسطينيون الذين لجأوا لقطاع غزة، إضافة إلى سكان القطاع الأصليين تحت الإدارة المصرية بموجب هدنة رودس الموقعة بين مصر وإسرائيل، وظلت الإدارة المصرية قائمة حتى عام ١٩٦٧، إلى أن وقع القطاع تحت السيطرة الإسرائيلية[٣٨].

ومنذ البداية أبدت مصر اهتماما كبيرا بمشكلة اللاجئين، فقد أصدرت وثائق سفر خاصة باللاجئين، كما ركزت على عمليات دعم اللاجئين اقتصاديا، والتعاون مع هيئات الإغاثة في نقل المواد التموينية، وأصناف الأغذية والملابس إلى القطاع، وتحسين الأحوال المعيشية والاهتمام بتعليم أبناء اللاجئين[٣٩]، كما تعاونت مع هيئة الإغاثة في دراسة وتنفيذ مشاريع التشغيل والاستثمار التي حاولت الهيئة القيام بها في قطاع غزة وسيناء[٤٠].

كما كان لمصر السبق في إقرار المواثيق العربية لضمان حقوق اللاجئين، وكانت أكثر الدولة حماساً لإقرار بروتوكول "معاملة الفلسطينيين في الدول العربية" ،الصادر عن مؤتمر القمة العربي الثالث بالدار البيضاء في سبتمبر ١٩٦٥[٤١].

وقد مرت السياسة المصرية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : وتشمل فترة الخمسينات، وفي هذه المرحلة هيأت مصر للاجئين حرية التنقل عبر الاعتراف بجواز السفر الذي كانت تصدره حكومة عموم فلسطين، كما يسرت لهم سبل الإقامة، ولكن بآجال محددة قصيرة ما بين شهر إلى ستة أشهر(٤٢)، كما سمحت مصر لمنظمات الإغاثة بالعمل وفي مقدمتها وكالة الإغاثة الأونروا (٤٣).

المرحلة الثانية : وتشمل فترة الستينات، وحتى منتصف السبعينات، وتعتبر العصر الذهبي للاجئين الفلسطينيين في مصر، حيث منح الفلسطينيون في مصر حقوقا مساوية لتلك الممنوحة للمصريين، مع احتفاظهم بهويتهم الفلسطينية، حيث تقرر بحكم القانون مساواة اللاجئ الفلسطيني بالمواطن المصري في كل ما ليس له صلة بمنح الجنسية، والحقوق السياسية.

المرحلة الثالثة : وتبدأ منذ منتصف السبعينات، وقد عمدت الحكومة المصرية في هذه المرحلة إلى إلغاء الكثير من الاستثناءات الممنوحة للاجئين الفلسطينيين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (٤٤).

دول الخليج العربي : وأهمها العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، حيث يعيش في العراق ما يقرب من عشرة آلاف لاجئ فلسطيني، وقد اهتمت الحكومة العراقية برعايتهم فمنحتهم وثائق سفر خاصة بهم، وهم يعاملون على قدم المساواة مع العراقيين ماعدا الحقوق السياسية(٤٥)، وبنهاية عام ١٩٧٣ وصل عدد الفلسطينيين في العراق ما يقرب من ٢٠ ألف لاجئ، وتركزت نشاطهم حول الصناعة، والخدمات الأساسية الضرورية (٤٦).

وفي الكويت لجأ عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين إلى الكويت على أثر حرب ١٩٤٨، حيث كانت الإمارة لا تزال محمية بريطانية، ثم أخذت الجالية الفلسطينية تكبر شيئا فشيئا، حتى أصبح الفلسطينيون مع حلول عام ١٩٦٥ يشكلون أكثر من ١٦ % من مجموع سكان الكويت، ونحو ثلث الأجانب المقيمين فيها(٤٧)، وما بين عامي ١٩٦٥-

١٩٧٥ تضاعف عدد الفلسطينيين في الكويت نحو ثلاثة أضعاف إلى أن وصل إلى ما يقرب من مائة ألف فلسطيني(٤٨).

وفي المملكة العربية السعودية يقدر عدد الفلسطينيين في المملكة بنهاية عام ١٩٧٣ بما يقرب من ٣٤ ألف فلسطيني، ولا تعاملهم المملكة العربية السعودية معاملة خاصة، بل تطبق عليهم قوانين معاملة الأجانب، ويعمل جزء كبير منهم في مجال التعليم، الخدمات العامة، وفي الإدارات الحكومية(٤٩).

حرب يونيو١٩٦٧ وقضية اللاجئين الفلسطينيين :

ترتب على العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧، احتلال إسرائيل لكل من الضفة الغربية لنهر الأردن، مرتفعات الجولان، والقنيطرة بسوريا، شبه جزيرة سيناء بالجمهورية العربية المتحدة، وقطاع غزة(٥٠).

وقد أدت حرب يونيو ١٩٦٧ إلى نزوح ما يقرب من نصف مليون لاجئ فلسطيني حتى ديسمبر ١٩٦٧، كانوا موزعين كالتالي :

(٢٤٥,٠٠٠) لاجئ من الضفة الغربية وغزة إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن.

(١١٦,٠٠٠) لاجئ من الجولان إلى سوريا.

(٦١,٠٠٠) لاجئ إلى مصر منهم (٥٠ ألفا) من سيناء، (١١ ألفا) من قطاع غزة.

ومن هؤلاء (١٤٥,٠٠٠) أصبحوا لاجئين للمرة الثانية حيث كان لجوئهم الأول عام ١٩٤٨(٥١).

وتعد أسباب الخروج الثانية هي نفس أسباب الخروج الأولى من حيث القتل والإرهاب والتدمير، فقد قامت القوات الإسرائيلية بحرق المنازل أو هدمها على أصحابها كما حدث في مدينة قليقلة (٥٢)، وقد حاولت إسرائيل بشتى الطرق إجبار الفلسطينيين على الخروج من منازلهم، فقامت بعمليات طرد جماعي مما أدى إلى نزوح عدد كبير من الفلسطينيين(٥٣).

وقد عانى اللاجئون من صعوبات معيشية كبيرة في المناطق التي لجأوا إليها، وتمثلت تلك الصعوبات في عدم كفاية الإسكان، نقص الموارد المعيشية، انخفاض المستوى الصحي، فقد موارد العيش، نقص المدارس(٥٤)، وقد حاولت وكالة الإغاثة تقديم المساعدات للاجئين لكنها كانت مساعدات محدودة، ولا تكفي بالمتطلبات الأولية للحياة(٥٥)، وذلك بسبب الحوادث المتكررة، وإجراءات الأمن مثل منع التجوال، والاعتقالات، التي كان يتبعها أحيانا لهدم المنازل(٥٦).

وقد وجه المفوض العام للأمم المتحدة نداء يدعو فيه إلى عودة هؤلاء اللاجئين، على أن تتضمن الخطة عودة الأشخاص الذين كانوا مقيمين دائمين في الضفة الغربية لنهر الأردن حتى يوم ٥ يونيو ١٩٦٧، والذين عبروا إلى الضفة الشرقية بين هذا اليوم ويوم ٤ يوليو ١٩٦٧(٥٧)، ورغم ما أدعته الحكومة الإسرائيلية عن استعدادها السماح لهم بالعودة، محددة لذلك أجلا قصيرا للغاية ينتهي في ٣٠ أغسطس ١٩٦٧، فقد عمدت إلى عرقلة هذه العودة، حيث لم يعد سوى ١٤ ألف لاجئ من أصل ١٧٠ ألف لاجئ قدموا طلباتهم إلى السلطات الإسرائيلية(٥٨).

وطبقا لتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فقد ذكر أن أكثر اللاجئين يعيشون ويعتمدون في إعاشتهم على الحكومات العربية، وخدمات وكالة الإغاثة، والمنظمات الأخرى(٥٩)، وأن الأشخاص الذين بقوا في المناطق التي احتلتها إسرائيل أصبحوا بحاجة للإغاثة أكثر من ذي قبل، وذلك بسبب اضطراب اقتصاد المنطقة، وضياع وظائفهم، وتجميد أرصدتهم في البنوك، وانخفاض التحويلات النقدية الواردة لهم من البلاد الأخرى(٦٠)، كما ذكر أن الوكالة انخفضت قدرتها على المساعدة نظرا لأن كثير من أفضل معسكراتها ومنشآت خدماتها توقفت عن العمل نظرا لوقوعها في المناطق المحتلة(٦١).

وأمام السياسة الإسرائيلية في تدمير القرى العربية والأحياء وهدم البيوت وطرد سكانها، أصدر مجلس الأمن قراره رقم (٢٣٧) في ١٤ يوليو ١٩٦٧، حيث طلب من إسرائيل أن تكفل سلامة واستقرار وأمن سكان المناطق التي دارت على أراضيها العمليات الحربية، وأن تسهل عودة أولئك السكان الذين فروا من تلك المناطق منذ بداية

القتال[٦٢]، كما طالب القرار باحترام حقوق الإنسان الأساسية والثابتة، وأنه يجب أن تكون موضع الاحترام حتى خلال الاضطرابات، ومشكلات الحرب[٦٣].

كما أكدت الجمعية العامة على قرار مجلس الأمن بإصدارها القرار رقم (٢٢٥٣) في ٤ يوليو ١٩٦٧، والذي أكد قرار مجلس الأمن السابق، مع مناشدة جميع الحكومات والدول بتقديم تبرعات، ومساعدات للأونروا، والمنظمات الأخرى الحكومية الدولية، وغير الحكومية والمعنية بمشكلة اللاجئين[٦٤].

ولذلك عين السكرتير العام ممثلا خاصا له (نيلس جوران جوستينج)، بناء على القرارين السابقين ليتولى فحص ودراسة مدى احترام إسرائيل لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة[٦٥]، إلا أنه فشل لأن إسرائيل أرادت أولا بحث حالات اليهود في البلاد العربية، رغم أن ذلك لم يرد في أي من القرارين المشار إليهما[٦٦].

وفي ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن قراره رقم(٢٤٢) ، والذي نص في الفقرة الثانية منه على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين[٦٧].

ويلاحظ هنا أن قرار مجلس الأمن لم يتحدث في الجملة الوحيدة التي أشير فيها إلى مشكلة اللاجئين عن "اللاجئين الفلسطينيين"، بل تحدث عن اللاجئين بصورة عامة، في حين أن كافة القرارات السابقة التي صدرت عن الجمعية العامة، وعن مجلس الأمن كانت تشير بوضوح إلى اللاجئين الفلسطينيين، وإلى عودة من يختار العودة، وإلى التعويض العادل من لا يريد العودة، وعن الخسائر في ممتلكات اللاجئين العائدين، بينما تجنب قرار مجلس الأمن ٢٤٢ العودة واكتفى بعبارة التسوية العادلة[٦٨].

وقد أكدت إسرائيل أنها تنظر إلى عبارة مشكلة اللاجئين كعبارة تضم اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين اليهود الذين جاءوا إلى إسرائيل من البلاد العربية، وأن التسوية العادلة المنشودة هي تسوية لمشكلة الفريقين معا، وليس تسوية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فقط[٦٩].

وعقب حرب ١٩٦٧ قامت إسرائيل بالتفرقة بين لاجئي حرب ١٩٤٨، ولاجئي حرب ١٩٦٧ واعتبرتهم نازحين، وقد رفض الجانب العربي إطلاق إسرائيل صفة

النازحين على الفلسطينيين الذين تركوا الضفة الغربية وقطاع غزة خلال حرب ١٩٦٧، وتم تسجيلهم في السجلات الإسرائيلية الموجودة على الجسور والمعابر، باعتبار أن هذا التصنيف يحرم مئات الآلاف من اللاجئين من حقهم في العودة(٧٠).

كما أكدت إسرائيل أنها ترى ضرورة عقد مؤتمر يضم دول الشرق الأوسط، والدول التي تعمل على إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وتقوم بوضع حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يرتكز على توطينهم في البلاد العربية، وتنظيم حملة تمويل إقليمية وعالمية لتنفيذ هذه الخطة على أن يتم ذلك في إطار سلام نهائي ودائم في منطقة الشرق الأوسط(٧١).

وظلت إسرائيل على موقفها الرافض لعودة اللاجئين** تأسيسا على رفض مسئوليتها عن المشكلة وتحميلها للدول العربية التي شنت عليها حرب ١٩٤٨، ١٩٦٧(٧٢)، أما من قبلت عودتهم في إطار جمع شمل العائلات أو غير ذلك، فإنها تعتبر قبولهم راجعا إلى إرادتها المنفردة، وليس التزاما سياسيا، بل لبواعث إنسانية(٧٣).

وفي السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ أصدرت الأمم المتحدة سلسلة من القرارات والتي تكشف الممارسات الإسرائيلية وانتهاك حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وتؤكد على ضرورة سلامة سكان المناطق العربية الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي، وتؤكد على حق اللاجئين في العودة، وفي التعويض عن الأضرار التي لحقتهم نتيجة تشريدهم، وكذلك حق الشعب الفلسطيني فى تقرير المصير*** (٧٤) .

ورغم اعتراف المجتمع الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، فإن هذا الشعب لم يتمكن حتى الآن من ممارسة حقه الملزم بتقرير مصيره وفقا للقانون الدولي، ويعود ذلك إلى عدم وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، الأمر الذي لن يتمكن معه من ممارسة حقه فى تقرير المصير دون حق العودة ولهذا يتخذ الحق الفردي أو الشخص بالعودة بالنسبة للشعب الفلسطيني أهمية كبرى، لأنه دون تنفيذ هذا الحق تصبح ممارسة الحق الجماعي أو الوطني بتقرير المصير مستحيلة، خصوصا فى ظل تشتت هذا الشعب، وتعدد الأوضاع القانونية فى دول اللجوء، الأمر الذي لن يستطيع معه أن يتوحد مع الأراضي مجدداً إلا من خلال تطبيق حق العودة ومن ثم حق تقرير المصير.

الهوامش

(١) حسن نافعة وآخرون : المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية ، القاهرة – معهد البحوث والدراسات العربية – ١٩٩٣ ، ص ٤٨ .

(٢) عصام الدين محمد حسن وآخرون : جسر العودة – حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل مسارات التسوية، القاهرة – مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان–٢٠٠٢، ص ٢٥.

(٣) نفس المرجع.

(٤) عبد المنعم محمد المشاط : وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – ١٩٧٥، ص ١٥.

(٥) نفس المرجع .

(٦) نفس المرجع، ص ٢٠.

(٧) ناجح جرار : اللاجئ الفلسطيني – مشاركته في الانتخابات وأثرها على حقوقه، مجلة الدراسات الفلسطينية – عدد٣٣ – ١٩٩٨ ، ص ٧١.

(٨) الخارجية المصرية – أرشيف الدول محافظ سوريا : محفظة ٢٧، ملف١٠ سري، رقم ٢ ، مذكرة من الإدارة العربية عن جدول أعمال جامعة الدول العربية، ١٠ نوفمبر ١٩٥١.

(٩) جان جورج دانيال : الاتفاقيات العربية الإسرائيلية – دراسة وثائقية ، بيروت – دار نويلس–٢٠٠٢، الجزء الثالث ، ص ٥٥٨.

* مناطق عمل الوكالة الخمس هي : سوريا، لبنان، الأردن، الضفة الغربية، قطاع غزة .

(١٠) محمد حافظ يعقوب : اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام، بيان ضد الأبارتايد، القاهرة – مركز القاهرة لحقوق الإنسان –١٩٩٩، ص. ١٥١.

(١١) إيليا زريق : اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية ، بيروت – مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩١ ، ص ١١.

(١٢) عصام الدين حسن وآخرون : مرجع سابق، ص ١٣٥.

(١٣) حسام ديب إبراهيم : التحكيم في القانون الدولي – الاستعمار الاستيطاني في إسرائيل ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين، القاهرة – دار الكتاب الحديث – ٢٠٠٩، ص ٤٢.

(١٤) نجوى مصطفى حساوى : حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بيروت – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات–٢٠٠٨، ص ١٣١.

(١٥) جان جورج دانيال : مرجع سابق، ص ٥٦٢.

(١٦) الخارجية المصرية – الأرشيف السري الجديد : محفظة ١٤٠١، ملف ١/١٩٨/٤، المؤتمر الدبلوماسي العربي الجلسة الثالثة – مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ٨ فبراير ١٩٥٠، سري جدا.

(١٧) عادل حسن غنيم : قضية اللاجئين، القاهرة – الدار القومية للطباعة والنشر– ١٩٦٢، ص ١٦.

(١٨) توفيق أحمد البكري–إبراهيم شكر الله : جامعة الدول العربية والقضايا التي عالجتها ١٩٤٥–١٩٥٧، القاهرة–الأمانة العامة –١٩٥٧ ، ص ٣٦٦.

(١٩) فلاح خالد علي : الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ – ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل، بيروت – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – ١٩٨٢ ، ص. ٣٧.

(٢٠) إدوارد سيدهم : مشكلة اللاجئين العرب، القاهرة – د. ن.– ١٩٦١، ص ٤٦–٤٧.

(٢١) الأمم المتحدة – إدارة الإعلام : منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ١٩٤٧–١٩٧٧، نيويورك–١٩٨٧، الجزء الثاني، ص ١٨٠–١٨١.

(22) David Ben-Gurion ; My Talks with Arab leaders، Translated From Hebrew by Aryeh Rubinstein، New York، 1980، p. 286.

(٢٣) حسن نافعة وآخرون : مرجع سابق، ص ٤٧ .

(٢٤) نفس المرجع.

(٢٥) محمد خالد الأزعر وآخرون : ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة، القاهرة – مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان، ١٩٩٨، ص ٢٠.

(٢٦) لكس تاكنبرغ : وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، ترجمة: بكر عباس، بيروت – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – ٢٠٠٣، ص ١٨٥.

(٢٧) حامد سلطان: المشكلات القانونية المتفرعة على قضية فلسطين، بيروت – مؤسسة الدراسات الفلسطينية –١٩٦٧، ص ٩٣.

(٢٨) إيليا زريق : مرجع سابق، ص ٥٤.

(٢٩) فلاح خالد علي : مرجع سابق، ص ٣٧٨.

(٣٠) محمد خالد الأزعر وآخرون : مرجع سابق، ص ٢١.

(٣١) وثائق مكتب المشير : محفظة ٢، ملف ١–٢٦/ س ج /٤٢، مذكرة بعنوان حالة اللاجئين العرب، أبريل ١٩٥٢، سري جدا .

(٣٢) محمد خالد الأزعر وآخرون : مرجع سابق ، ص ٢٢.

(٣٣) حامد سلطان : مرجع سابق، ص ٩٤.

(٣٤) الخارجية المصرية – الأرشيف السري الجديد : محفظة ١٢٠٨، ملف ٣/٣/٣ سري، اللاجئون الفلسطينيون في سوريا، ١٩٥٧/١٢/٢٣.

(٣٥) لكس تاكنبرغ : مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٣٦) وثائق مكتب المشير : محفظة ١١، ملف ٥، تقرير عن عدد اللاجئين الفلسطينيين، ١٢–٧–١٩٥٩، سري جدا.

(٣٧) لكس تاكنبرغ : مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٣٨) نفس المرجع .

(٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٥، بيروت – ١٩٦٧، ص ٤٢ .

(٤٠) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٦، بيروت – ١٩٦٨، ص ٥٧٨.

(٤١) محمد خالد الأزعر وآخرون : مرجع سابق، ص ٢٤.

(٤٢) نفس المرجع .

(43) Prem 13/2469 ; From Mr Harold Wilson TO prim Minister، 21 August 1967، No. 122.

(٤٤) إيليا زريق : مرجع سابق، ص ٤٨.

(٤٥) وثائق مكتب المشير : محفظة ١١، ملف٥، مصدر سابق.

(٤٦) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٣، بيروت – ١٩٧٦، ص١٢٩.

(٤٧) لكس تاكنبرغ : مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٤٨) نفس المرجع .

(٤٩) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٧٣، مصدر سابق، ص ١٣٠-١٣١.

(٥٠) وزارة الخارجية المصرية – إدارة شئون فلسطين: مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، القاهرة – ١٩٦٩، ص ١٩.

(٥١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية :الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٨ : القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٤٤٧-٤٤٨.

(٥٢) وزارة الثقافة والإعلام الأردنية: الوثائق الأردنية عام ١٩٦٨ ، عمان – ١٩٧٣ ، ص ٨ .

(٥٣) الأهرام : ١٣ يونيو ١٩٦٧، ص ١.

(٥٤) فواز حامد حسين الشرقاوي : حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح " ، رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، ص ٦٥.

(٥٥) الأمم المتحدة : الجمعية العامة : التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة ١٦ يونيو ١٩٦٦-١٥ يونيو ١٩٦٧، الوثائق الرسمية-الدورة الثانية والعشرين، ملحق رقم ١، A / 6701، نيويورك، ١٩٦٨، ص ٢٤٧.

(٥٦) الأخبار : ١٢ أغسطس ١٩٦٧، ص ٨.

(٥٧) الأمم المتحدة – الجمعية العامة : التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة ١٦ يونيو ١٩٦٧-١٥ يونيو ١٩٦٨، الوثائق الرسمية-الدورة الصالة والعشرين-ملحق رقم ١، A/7701، نيويورك، ١٩٦٩، ص ١٥٦.

(٥٨) جامعة الدول العربية-الأمانة العامة-إدارة السكرتارية : تقرير الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الخمسين، القاهرة-سبتمبر ١٩٦٨، ص ٢٦-٢٧.

(59) Gwyn Rowley ; Israel and The Palestinian Refugees، Back Ground and present Realities، The Middle East research centre، Ain shams university, Vol. 4، 1977، p. 41.

(٦٠) وزارة الخارجية المصرية : مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٦١) محمد نصر مهنا : مشكلة فلسطين أمام الراى العام العالمي ١٩٤٥-١٩٦٧ ،القاهرة – دار المعارف ١٩٧٩ ، ص ٧٠٧.

(٦٢) طاهر شاش : مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية-الآمال والتحديات، القاهرة-دار الشروق-١٩٩٩، ص ١١٥.

(٦٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية :الوثائق الفلسطينية العربية ١٩٦٧، بيروت – ١٩٧٠ ، ص ٧٠٨.

(64) Richard P. Stebbins ; Documents OF American Foreign Relation, 1967،New york ، pp. 130-131.

(٦٥) الأهرام : ١٩ أغسطس ١٩٦٧، ص ١.

(٦٦) طاهر شاش : مرجع سابق، ص ١١٥.

(67) Henery Catten ; Palestine and international law، London، 1973، p. 150.

(٦٨) حسن نافعة وآخرون : مرجع سابق، ص ٥٣.

(٦٩) طاهر شاش : مرجع سابق، ص ١١٩.

(٧٠) نجوى مصطفى حساوي : مرجع سابق، ص ١٣١.

(٧١) محمد نصر مهنا : مرجع سابق، ص ٧٤٤.

* * لم تقبل إسرائيل سوى بعودة ١٤ ألف لاجئ فلسطيني، وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم (٢٣٧) والصادر في ١٤ يونيو ١٩٦٧.

(٧٢) توم سيغيف : حرب حزيران "يونيو" ١٩٦٧، وموقف إسرائيل من مشكلة اللاجئين، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٧٢، خريف ٢٠٠٧، ص ٩٠.

(٧٣) طاهر شاش : مرجع سابق، ص ١٢٠.

* * * فى الفترة (١٩٦٧ – ١٩٧٣) أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات ركزت فيها على حقوق الشعب الفلسطيني ومن أهمها القرار (٢٣٤١) بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٧، القرار (٢٤٥٢) بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٨، القرار (٢٥٣٥) بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩، القرار(٢٦٤٩) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠، القرار(٢٦٧٢) بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٧٠، القرار (٢٧٨٧) بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧١، القرار (٢٩٤٩) بتاريخ ٨ يناير ١٩٧٢، القرار (٢٩٦٣) بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧٢، الفرار (٣٠٣٤) بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٧٢، القرار(٣٠٧٠) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣، القرار (٣٠٨٩) بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٧٣.أنظر منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة الثقافة: وثائق فلسطين– مائتان وثمانون ، وثيقة مختارة (١٨٣٩– ١٩٨٧) بيروت – ١٩٨٧ ، ص٢٥٥–٢٥٧.

(٧٤) نفس المصدر.